



كلية : الآداب

القسم او الفرع : قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د محمد يحيى أحمد عباس الجوعاني

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ أوروبا الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Modern European history**

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: أسباب الثورة الفرنسية

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية : **Causes of the French Revolution**

أسباب الثورة الفرنسية

تعد الثورة الفرنسية التي حدثت سنة ١٧٨٩ حدثا مهما في تاريخ فرنسا وأوربا والعالم، لأنها واحدة من الثورات العالمية الكبرى التي جاءت بمفاهيم جديدة العصر الحديث، فهي تمثل تحولا أساسيا واستثنائيا كان له أثره في المبادئ والنظم السياسية والاقتصادية والتقاليد الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، وما صاحب ذلك من مشاكل وانقلابات وحروب ونتائج استمرت لمدة طويلة بعد قيام الثورة

إن هذه الثورة لم تكن حدثا فجائيا أو عرضيا قدر له أن يغير مجرى التاريخ في أوربا، وإنما جاءت نتيجة عوامل متعددة عميقة الجذور تفاعلت فيما بينها لتفجر المجتمع الفرنسي ضد نظام الحكم القائم وما أفرزه من تخلف وظلم وجوع في فرنسا وفيما يأتي أسباب الثورة

1- العامل السياسي :

اسم نظام الحكم في فرنسا منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر عصر لويس الرابع عشر، بسيادة الحكم الملكي المطلق المستند الى نظرية الحق الإلهي الحكم والتي تتلخص في أن الملك الفرنسي يستمد سلطته من الله لذلك لا يحق أحد مراقبته أو محاسبته. وإنما يجب على الجميع طاعتها، ولعل عبارة لويس الرابع عشر " الدولة أنا " تمثل لنا ذلك خير تمثيل وقد تمسك الملوك الذين جاءوا من بعد لويس الرابع عشر بهذا النظام وكان آخرهم لويس السادس عشر.

(1774- 1791) الذي أنهت الثورة الفرنسية محكمة الملكي المطلق.

لقد منح الحكم المطلق الملك صلاحيات غير محدودة، فهو الذي يصدر القوانين ويعلن الحرب والسلام وهو فوق كل القوانين فالاستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في تقاليد السياسة الفرنسية، ولم تكن هناك مؤسسات برلمانية تستطيع أن تحد من سلطات الملك أو تراقب أعماله عدا محكمة باريس التي يطلق عليها بعض المؤرخين اسم " برلمان باريس " أو البرلمان كانت هذه المؤسسة مسؤولة عن تسجيل القوانين التي يصدرها الملك ولا تعد شرعية الا اذا سجلت فيها، وكان الهدف من إنشائها إيجاد حماية للمواطنين من إمكانية صدور قوانين ظالمة بحقهم، لكن أهمية هذه المؤسسة قد تلاشت ولم تستعيد مكانتها الا في زمن لويس السادس عشر عندما ضفت الملكة حيث أصبحت هناك مناقشات ودراسات تسبق تسجيل القوانين مما ساعد على كشف مساوي تلك النظم والقوانين. ولما كانت هذه المناقشات علنية فقد كان لها أثرها في إيقاظ مشاعر أبناء الطبقة العامة والظلم

لقد تجلت مساوئ الحكم المطلق في اشكال مختلفة ومنها الرسائل المختومة التي كان لويس السادس عشر يستصدرها للانتقام من منتقدي الحكومة والإيقاع باعداءه الشخصيين أو إقحام البلاد بحروب لا فائدة منها سوى إثباع رغبة الماك أو إيفاء بتعهد أخذه على نفسه اما رجال البلاط وحاشية الملك فقد كان عددهم في السنة التي قامت بها الثورة ثمانية عشر ألفا شخصا يتقاضون مرتبات عالية. دون ان يكون أكثرهم عمل يؤديه ، ناهيك عن المبالغ الضخمة التي كانت تصرف الحفلات القصور والفضائخ المدوية التي كانت تتردد في صالونات باريس

كانت نظم الحكم المحلية والإدارة مرتبكة وعلى درجة كبيرة من التخلف اذا كان لكل مقاطعة فرنسية قوانين خاصة بها بما فيها المقاييس والمكايل والضرائب وكانت الرسوم الجمركية تفرض عن البضائع عند الانتقال من مقاطعة الى أخرى مما كان يعرقل الى حد كبير تطور البلاد التجاري ويحول دون قيام وحدة اقتصادية في البلاد . ومما زاد من مساوئ الإدارة المحلية أن كل منطقة كانت تحكم من قبل موظف يدعى وكيل الملك له صلاحيات واسعة للغاية كان يستغلها في جمع الضرائب مما جعله مكروه من قبل الفلاحين وبقية أبناء الإقليم الذي يحكمه ، أما القضاء فقد كان بعيدا عن العدالة ، فالقاضي يشتري منصبه أو يحرص على أن يرثه أبناؤه في هذا المنصب ، فأصبحت معظم المناصب القضائية وراثية لا تعتمد على الكفاءة والمقدرة

أجمع مؤرخو فرنسا والثورة الفرنسية ، تقريبا ، على أن لويس السادس عشر كان شخصية جيدة الا انه كان ضعيفا ومتريدا تتحكم به زوجته ماري أنطوانيت وبعض أعوانه المقربين ، فكان عليه أن يتحمل وزر تجاوزاتهم واستغلالهم لمواقعهم ، اما زوجته ماري أنطوانيت النمساوية الأصل فكانت متكبرة

تتدخل في شؤون السياسية ومؤامرات تعيين وعزل الوزراء وتوجيه شؤون البلاد وكانت الإشاعات عن تبذيرها وشراء ما اغلى القصور بينما كان الشعب يعاني من آثار المجاعة التي وقعت للمدة (١٧٨٧ - ١٧٨٨) تثير السخط لدى العامة من الناس الذين زاد من كراهيتهم لها كونها نمساوية الأصل ، حيث كان الفرنسيون يكرمون النمسا بشدة اعتقادا منهم إنها هي المسؤولة عن معظم الكوارث العسكرية التي تورطت فيها فرنسا خلال القرن الثامن عشر. ولقد وصف المؤرخ البريطاني هيربرت فيشر ، ماري أنطوانيت بأنها في نظر الجماهير رمزا بغيا لتتحالف مقيت ، وفي نظر السياسية مصدر كل طيش يحدث في البلاط ، ومركز مقاومة السياسيّة التوفير والتجديد التي يطالبون بتنفيذها ولم يجدها جمالها نفعا ، فقد كانت ذات كبرياء ، فلم تحاول أن تصفح عن عدو، او ان تسعى لإستمالة خصم

المقصود بالعامل الاجتماعي هو نظام الطبقات الذي كان المجتمع الفرنسي مقسما على أساسه، حيث كان يتألف من ثلاث طبقات :-

الطبقة الأولى هي طبقة النبلاء او الأشراف و**الثانية** طبقة رجال الدين ، و**الثالثة** هي الطبقة العامة التي تشمل الفلاحين والبرجوازية الصغيرة التي كانت مناوئة لطبقة أصحاب الامتيازات من النبلاء ورجال الدين التصادم مصالحها معهم

ورثت فرنسا طبقة النبلاء والتي تسمى أحيانا بالأرستقراطية الإقطاعية من عصر الإقطاع ، إلا إنها أصبحت لا تمتلك السلطة بعد قيام الحكم الملكي المطلق حيث قام الوزير ريشيليو بتجريدهم من نفوذهم السياسي ليخضعوا لسلطة الملك وليصبحوا مجرد مظهر من مظاهر عظمة البلاط المتميزة ان فقدان النبلاء .لنفوذهم السياسي لم يحرمهم من الامتيازات الأخرى التي ورثوها عن أسلافهم ميادة الاقطاعات في العصر الوسيط والتي لم تعد تتلائم مع الواقع الفرنسي الجديد فقد كانوا يملكون معظم الأراضي الزراعية الفرنسية ويستثمرونها بواسطة فلاحين معدمين كما ورثوا حقوق و امتيازات هي من بقايا النظام الإقطاعي مثل الأجور التي يتقاضاها النبيل من أتباعه مقابل ارغامهم على استعمال طاحونته ومعصرته وفرنه، وحق الصيد في مزارع الأهالي وفرض ضرائب معينة على العاملين في أراضيهم ، واستخدام إتباعهم اياما معينة من السنة دون مقابل كأيام الحراثة والحصاد ، فضلا عن إعفائهم من الضرائب واستنتارهم بالمناصب العليا في الجيش والإدارة

ولم يكن كل النبلاء يملكون أراضي زراعية واسعة بل كان بعضهم لا يمتلك حتى ارضا وكان هؤلاء يعيشون على الأرزاق والهبات التي يصدرها الملك أصبحت صفة البطالة عند النبلاء ظاهرة سائدة في المدن وخاصة في العاصمة باريس التي شهدت مفاستهم التي كانوا يقومون بها تحت حماية ألقابهم وعلاقاتهم بالبلاط. لقد أصبح نبلاء القصر متورطين بالديون والفضائح العديدة التي كانت حديث الناس

فكانوا يجمعون الضرائب العديدة غير المبررة من الفلاحين الفقراء وأصبحت طبقة النبلاء مفككة وضعيفة بعضها ثري والآخر فقير بينما اقترب آخرون من البرجوازية ولهذا فإن بعض النبلاء قد انضم الى الثورة عند قيامها

أما رجال الدين فقد كانوا لا يدفعون الضرائب عن أراضي الكنيسة التي كانت تبلغ خمس اراضي فرنسا عدا ما يقدمونه من الهدايا والتبرعات للملك بين حين وآخر علاوة على ذلك فقد كانوا يقرضون الضرائب ورسوم على الشعب مثل رسوم ، الزكاة والزواج وضريبة العشر التي كانت تجبي من الفرنسيين والتي بلغت حصيلتها في أواخر القرن الثامن عشر مائتي مليون فرنك ذهب ، فضلا عن الامتيازات السياسية والقضائية التي كان يتمتع بها كبار رجال الدين وكانوا يعيشون حياة إسراف وترف ومجون مما افقدهم مكانتهم وسمعتهم بين الناس

ولقد كان لهذا العامل اثره في أن يقف العديد من رجال الدين الصغار مع الثورة لان هؤلاء لم يكونوا يتمتعون مثل رؤسائهم بل كانوا يحملونهم على القيام بواجبات دينية نيابة عنهم لقاء أجور زهيدة لا تتناسب مع ثرائهم الفاحش الذي اثار مشاعر المثقفين وسبب الكثير من الآلام للفلاحين.

تأتي الطبقة العامة بالمرتبة الثالثة في سلم طبقات المجتمع الفرنسي رغم أن عددها كان خمس وعشرين مليون نسمة عند قيام الثورة ، بينما كان عدد أفراد الطبقتين الاخرين قد تجاوز المليون نسمة. ولقد كانت هذه الطبقة التي شكلت الأغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي محرومة من الامتيازات وتقع عليها أعباء الضرائب واعمال السخرة وإرسال أبنائها الى الحرب عن اندلاعها . ولقد أفرزت هذه الطبقة فئة قليلة من أفرادها كأن لها دور رئيس في الاقتصاد والتعليم عرفت باسم البرجوازية وتعود هذه الى المدة الأخيرة من عصر الإقطاع حين بدا بعض الاقنان يتكرر من نفوذ السادة ويمتلك أرضا يمارس تجارة او صناعة فظهر بين أبنائهم مثقفون ومتعلمون في الطب والهندسية والقانون والفلسفة ، فكان لها دور في قيادة العامة من الناس ضد الحكم المطلق

٣ - العامل الإقتصادي :

يعد العامل الإقتصادي من العوامل الرئيسية التي ادت دورا مهما في تأجيج الثورة الفرنسية فعلى مستوى الدولة كانت الخزينة العامة تعاني من عجز كبير في مواردها ومدخولاتها منذ أيام لويس الرابع عشر بسبب حروبه المزمنة ، ثم زاد من تفاقم الوضع سوءا تمويل فرنسا الحرب الاستقلالية الأمريكية ، ناهيك عن إسراف البلاط والبذخ والامتيازات . أن أسباب هذا العجز لا تعود في حقيقتها الى تدهون في اقتصاديات البلاد ، فقد كانت الزراعة والصناعة مزدهرتين كما كانت التجارة نشطة للغاية بل كانت تعود إلى عجز الدولة في موازنة مواردها مع مصاريفها ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دفع الفئات الغنية للضرائب بسبب إمتيازاتها الموروثة عن الإقطاع ، وبمنظرة سريعة الى موجودات الخزينة العامة للسنة التي سبقت قيام الثورة نجد أن مصاريف الدولة كانت ستمائة وتسعة وعشرون مليون فرنك فرنس

بينما كانت الإيرادات تزيد قليلا على خمسمائة وثلاثة مليون فرنك فرنسي فقط ، أي بعجز مقداره مائة وستة وعشرين مليون فرنك ، وهو ما يعادل ٢٠% من الميزانية العامة. من جانب آخر كانت مخصصات التعليم والجامعات والخدمات العامة تساوي ٢% فقط من مجموع الميزانية العامة بينما يذهب أكثر من نصف موجودات الميزانية الى المرابين لتسديد ديون السنوات السابقة و 26% للجيش والبحرية يأخذ منها ١٢ ألف ضابط من أبناء النبلاء والإشراف ستة واربعين مليون فرنك بشكل مرتبات مصاريف أما لويس السادس عشر وحاشيته فقد بلغت 6% من الخزينة العامة

حاول لويس السادس عشر إصلاح وضع الخزينة المتدهور فعين خبراء ماليين المعالجة الأزمة المالية ومنهم تركو ، ونيكر واخيرا كالون ، وقد فشل الثلاثة في مهمتهم (فالأول كان عليه لا يفهم أن الإصلاح المنشود لفرنسا لن يأتي من أعلى وان عليه أن يبحث عنه في جهة اخرى اما الثاني فرغم حب الفرنسيين له لدفعه نفقات حرب الاستقلال الأمريكية ، الا أنه أصبح غير مرغوب فيه حالما شرع بإنشاء مجالس محلية تحل محل مندوبي الملك في الأقاليم فعزل من منصبه، ومنذ ذلك الحين غطت مشكلة الميزانية على سائر المشاكل الداخلية للبلاد ناما كالون فقد رأى أن لا مناص من إصلاح الوضع المالي الا بفرض الضرائب على طبقتي الأشرافا ورجال الدين لسد العجز في الميزانية العامة الذي تفاقم بشكل كبير وقد جاء في برنامج كالون الإصلاحية انه يجب فرض الضريبة على الأرض وليس على القرد وبذلك يلغي التمييز بين الطبقات في فرض الضريبة . كما دعي إلى رفع الحواجز الكمركية الداخلية

3- إنها كانت متسمة بطابع النقد والسخرية اللاذعة لان رجالها صاروا ينتقدون الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويسخرون من التقاليد وكل ما تعارف الناس على صحتة وتقديسه او لم يعد ملائما لروح العصر ، وكان معظم انتقاداتهم موجهة الى الكنيسة والحكومة ومساوئهما